الفصل الرابع

السياسات الصناعية في كوريا الجنوبية وماليزيا

الفصل الرابع

السياسات الصناعية في كوريا الجنوبية وماليزيا

ليس للسياسة الصناعية تعريف محدد، حيث تتعامل معها أدبيات الاقتصاد الرائدة في الدول الغربية بطريقة مختلفة عن دول شرق وجنوب شرق آسيا، وتعد الحالة اليابانية أكثر التجارب نجاحا لسياسة صناعية معتمدة، فقد أخذ تشجيع التنمية الاقتصادية في اليابان شكل جهد تعاوني بين الحكومة ورجال الأعمال وهي الطريقة التي يطلق عليها الأجانب "Japan,Inc"وقد تبنت كوريا الجنوبية "Korea,Inc" سياسة صناعية مشابهة منذ بداية الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٢-١٩٦٦،[١] فقد اتسمت طبيعة خطط التنمية الكورية بالتوجه الخارجي والاهتمام بالصناعة واستهداف النمو الاقتصادي، نتيجة للسياسات الاقتصادية التي تم اختيارها.[٢]

وفى هذا السياق، صارت ماليزيا"Malaysia,Inc" على نفس نهج اليابان وكوريا الجنوبية لتحقيق النمو الاقتصادي السريع، فيلاحظ في ماليزيا أن التطور الذي شهده القطاع الصناعي نتيجة تخطيط جيد وجهد مركز للحكومة. فقد تبنت الدولة استراتيجيات لدفع عملية النمو للقطاع الصناعي، حيث تم التخطيط للبرنامج الصناعي ووفقا لقدرات الدولة من تكنولوجيا ورأس المال والعمالة وكفاءتها.[٣]

وفي معرض الحديث، عن التطور التكنولوجي فقد أصبح جزءاً لا يتجزأ من نمو كوريا الجنوبية وماليزيا كدول صناعية، فبفضل التكنولوجيا حافظت الدولتان على

---

[1] بيونج ناك سونج، مرجع سابق، ص ص ١٦٤، ١٦٥.

[2] المرجع السابق، ص ٩٩.

[3] د.بازم عثمان، "استراتيجية التصنيع في ماليزيا"، في: د.كمال المنوفي، د.جابر عوض (محرران)، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

ثباتهما في توفير متطلبات العصر الحديث للشركات الاستثمارية المستقرة في هذا البلاد.[1]

في ضوء ذلك، يحاول هذا الفصل أن يجيب على تساؤل رئيسي وهو: كيف تحققت المعجزة الاقتصادية في كوريا الجنوبية وماليزيا، من خلال ثلاثة مباحث، يأتي المبحث الأول تحت عنوان: السمات الأساسية لاستراتيجيات النمو القائمة على التصنيع، وذلك من خلال التعرف على أهم الاستراتيجيات التصنيع التي اتخذتها الدولة في كوريا الجنوبية والدولة الماليزية، وجاء المبحث الثاني تحت عنوان: دور القطاع الخاص في التنمية، ليعرض للدور الذي لعبته التكتلات الصناعية الكبرى في كوريا الجنوبية وماليزيا في التنمية، وأخيرا يأتي المبحث الثالث تحت عنوان: البحث العلمي والتطور التكنولوجي ودوره في التنمية، ليعرض لسياسات البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا ودورها في التنمية.

---

[1] _____، "الاستثمار في ماليزيا"، هيئة التنمية الصناعية، مرجع سابق.

المبحث الأول

السمات الأساسية لاستراتيجيات النمو القائمة على التصنيع

استطاع الاقتصاد الكوري استثمار الأوضاع الداخلية والخارجية التي أحاطت به خلال فترة الستينيات والسبعينيات للخروج من دائرة الدول المتخلفة والدخول في دائرة الدول المتطورة، كما أن موقع ماليزيا في وسط مناخ صناعي نشيط بين اليابان وكوريا الجنوبية قد أسهم في إعادة تحديدها لهويتها، حيث أقبلت على التصنيع بقوة وكانت مصدراً للاستثمارات الخارجية لهذه الدول حتى إن معظم الاستثمارات المتدفقة من ماليزيا تقوم بها شركات إقليمية متعددة الجنسية.[1]

في هذا الإطار يأتي هذا المبحث ليعرض للسمات الأساسية لاستراتيجية النمو القائمة على التصنيع، وذلك من خلال التعرف على أهم الاستراتيجيات التصنيع التي اتخذتها الدولة في كوريا الجنوبية والدولة الماليزية.

أولا: استراتيجيات التصنيع في كوريا الجنوبية.

لعبت الدولة الكورية دوراً مهماً في رسم سياسة صناعية انتقائية تتغير بحسب مراحل التنمية.[2] فقد بدأت عملية التصنيع بعد نهاية الحرب الكورية - بعد الدمار الذي خلفته الحرب الكورية ١٩٥٠-١٩٥٣ أصبحت كوريا الجنوبية واحدة من أشد الدول فقراً[3]- وتميزت فترة إعادة البناء بعد الحرب الكورية بتدفق السلع المصنعة من الخارج، بالإضافة إلى السلع الغذائية والموارد الخام المتنوعة، وذلك بالاعتماد على التمويل الأجنبي.

---

[1] د. محمد سعد أبو عامود، "أثر النظامين العالمي والإقليمي على تجربة التنمية الماليزية"، في: د. كمال المنوفي، د. جابر عوض (محرران)، مرجع سابق، ص٢٩٥.

[2] د. محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص ١٢٣-١٣١.

[3] المرجع السابق، ص١٥.

وفي هذا الإطار، مرت التنمية الصناعية في كوريا الجنوبية بعدة مراحل – كما سبق الإشارة إليهما– نوجزها في التالي:

المرحلة الأولى: مرحلة النمو المدفوع بالصادرات (١٩٦١-١٩٧٢) من المنتجات كثيفة العمالة أو الصناعات الخفيفة وخاصة المنسوجات وبعض الأجهزة الكهربائية.

وفي هذا الإطار، عرفت مختلف الصناعات في كوريا الجنوبية تطورا سريعا ومن أهم هذه الصناعات صناعة النسيج التي تشغل ثلث العاملين في الصناعة، وتحتل المرتبة الثالثة على مستوى التصدير.[١]

ولا شك في أن نموذج النمو الصناعي التصديري في كوريا الجنوبية قد قام بقوة دفع خاص من الولايات المتحدة في سياق نزاعها القطبي مع الاتحاد السوفيتي على رقعة العالم الثالث السابق عموما، وشرق آسيا خصوصا، وقد استمد ذلك النموذج مقوماته الرئيسية على جانب العرض والطلب (أي التكنولوجيا والسوق) من الاقتصاد الأمريكي أساسا.[٢]

المرحلة الثانية: مرحلة التعمق الصناعي(١٩٧٣-١٩٧٩)، وذلك من خلال التركيز على الصناعات الثقيلة– قد حددت كوريا في السبعينات ستة قطاعات رئيسية تتمتع بالأولوية عن اتخاذ قرارات الموافقة على مشروعات الاستثمار الاجنبي وهي: الآلات والأجهزة والالكترونيات والمعدات الالكترونية والبترول والكيماويات ومعالجة المعادن والمنسوجات وبناء السفن[٣] مع إعادة هيكلة التوجه التصديري وفقا لذلك. رغم ما تبع

---

(1) _____، العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وكوريا الجنوبية، وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقيات التجارية، الإدارة المركزية للاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأعراق، ص٩.

(2) د. محمد عبد الشفيع عيسي، "المحددات الاقتصادية والتكنولوجية للعلاقات بين كوريا الجنوبية والمشرق العربي"، مجلة السياسة الدولية، على الرابط التالي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220296&eid=3955

(3) د. محمد عبد الشفيع عيسى، "دور الموارد الأجنبية في التجربة الإنمائية الكورية"، في: د. محمد السيد سليم (محرر)، النموذج الكوري للتنمية، مرجع سابق، ص ص ٥٥٢،٥٥٣.

ذلك من عقبات هددت استقرار النمو الاقتصادي وأدت إلى القبول بإتباع وصفة التكيف الهيكلي أو التثبيت Stabilization من صندوق النقد الدولي في مطلع الثمانينات.

المرحلة الثالثة: مرحلة التثبيت واستعادة النمو والتحرير (١٩٨٠-١٩٩٥)، وفي ذلك يقول اقتصاديان كوريان، حسب تعبيرهما: "نظرا للفوائض التي حققتها كوريا في تجارتها الخارجية فإنة لم يعد في وسعها أن تلتمس معاملة خاصة وتفضيلية في السوق الدولية. وكان على الحكومة أن تفتح سوقها المحلية أكثر من ذي قبل.

وتأكيدا لذلك ارتفع نصيب المنتجات المستوردة بنظام الموافقة الآلية Automatic Approval.[1]

وفي هذا السياق، تبنت كوريا سياسة اقتصادية متحررة وفتحت أسواقها المحلية بشكل فعال أمام الاستثمار الأجنبي منذ بداية حركة تشجيع الاستثمار الأجنبي عام ١٩٩٨.

ونتيجة لذلك، فقد استطاعت كوريا أن تتخطى بسرعة الأزمة الاقتصادية التي كانت تهدد بشل اقتصادها بداية من عام ٢٠٠٤ وعلى مدى ثلاثة أعوام متواصلة، وتعدى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق لكوريا ١٠ مليارات دولار أمريكي.

وفي هذا السياق، ساعدت زيادة الاستثمارات الأجنبية على خلق فرص عمل للكوريين وزيادة الشفافية في إدارية الشركات.

---

[1] د. محمد عبد الشفيع عيسى، "الأبعاد الاقتصادية للعولمة في آسيا"، في: د. محمد السيد سليم، د. السيد صدقي عابدين (محرران)، آسيا والعولمة (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٣)، ص ٥٨.

وفي السياق نفسه، أدخلت الشركات الأجنبية أساليب إدارية جديدة وتقنيات متطورة، ودفعت المؤسسات المحلية للوصول للمقاييس العالمية، وكان لها تأثير ايجابي هائل على الاقتصاد ككل.

كما قامت الحكومة الكورية بتوفير مواقع صناعية داخل مناطق معينة لجميع شركات الاستثمار الأجنبي التي ينطبق عليها الحد الأدنى من المتطلبات، ويتم توفير الأراضي داخل هذه المناطق إما مجاناً أو بتكلفة منخفضة، وتشكل مناطق الاستثمار الأجنبي الفردي، مناطق الاستثمار الأجنبي الجماعي، مناطق التجارة الحرة [1] والمناطق الاقتصادية الحرة أربع فئات رئيسية من تلك المناطق.[2]

وفي هذا الإطار، تطور مناخ العمل بالفعل في كوريا بشكل جوهري، ووفق الإحصاء الذي أجرته شبكة استثمر في كوريا لعام ٢٠٠٧، فإن العديد من مؤسسات الاستثمار الأجنبية تشعر أن ممارسة الأعمال والإجراءات الإدارية في كوريا أصبحت الآن أكثر شفافية وأن التواصل باللغة الإنجليزية أصبح أسهل من ذي قبل.

---

[1] مناطق التجارة الحرة هي المناطق التي تستفيد من نظام جمركي خاص، والمصممة لتوفير أفضل درجة من الحرية للمصنعين، والشركات اللوجستية، والموزعين والتجار العاملين فيها، وهي تقع عموما في المنطقة الواقعة خلف مطار أو ميناء بحري أو بالقرب من مناطق التخزين/ التوزيع أو محطات الشحن، جميع المناطق التي تعد مناطق تجاره حره تستفيد من تخفيض أو إعفاء من الضرائب والإيجارات إضافة إلى الإعفاء من الرسوم الجمركية. انظر: _____، منطقة التجارة الحرة، موسوعة المعرفة، على الرابط التالي:

http://www.marefa.org/index.php

[2] Korea: your fast track to success, Invest Korea's global network, Ministry of Foreign Affairs (Seoul: Commerce Industry and Energy, September2007), P6,P7.

www.investkorea.org,

والمستثمرون الأجانب مبهورون وبخاصة بتوفير الموارد البشرية المتعلمة ذات القدرات العالية، وقدرات البحث والتطوير، والبنية التحتية المتطورة.[1]

وفي الإطار نفسه، أصبحت كوريا الجنوبية من أهم المصدرين لمعدات إنتاج النظائر المشعة من أجل الاستخدام الطبي والصناعي لدول روسيا واليابان وتركيا، كما تقوم الحكومة أيضا بالاستثمار في صناعة الروبوتات، وهدفها المعلن هو أن يصبح رقم ١ في العالم الروبوتات العالمية بحلول ٢٠٢٥، وهناك أيضا خطط لتنمية القطاعات الأخرى.[2]

وفي هذا الإطار، تمثلت أهم الصادرات الرئيسية الكورية في منتجات التكنولوجيا العليا مثل: تصنيع أشباه المواصلات، والآلات، والسيارات، والسفن، والـ LCD، وأجهزة الاتصالات اللاسلكية، والمنتجات النفطية.

---

(1) تونج – سوتشانج (رئيس منظمة استثمر في كوريا)، كوريا: مناخ استثماري وفرص للعمل، على الرابط التالي:

www.investkorea.org/invvestloreawar/ik/.../1r_down1.jsp?...kor.ea.

(2) المرجع السابق، ص١٠.

شكل رقم (٤-١)

شكل يوضح أعلى ٥ صادرات في كوريا الجنوبية في ٢٠١١-٢٠١٢

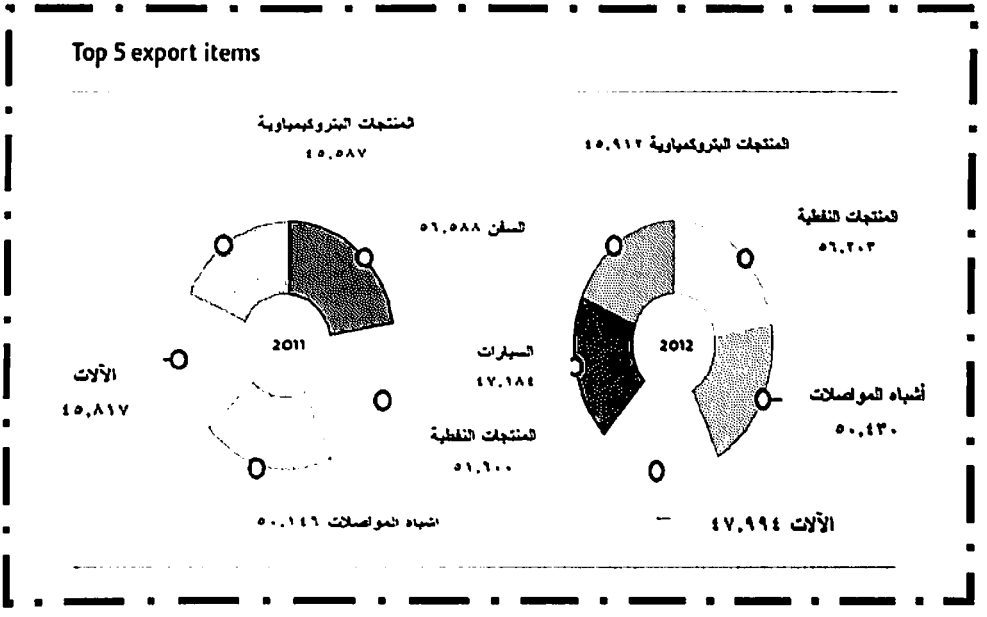

Source: Ministry of Trade, industry and Energy<www.motie.go.kr>

يوضح الشكل السابق أعلى خمس صادرات في كوريا الجنوبية في عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١، حيث تمثلت أهم خمس صادرات عام ٢٠١١ في: السفن بنسبة ٥٦,٥٨٨، تليها أشباه المواصلات ٥٠,١٤٦، ثم المنتجات النفطية ٥١,٦٠٠، ثم الآلات ٤٥,٨١٧، وأخيرا المنتجات البتروكيمياوية٤٥,٥٨٧، مقارنة بأهم خمس صادرات عام ٢٠١٢ في: المنتجات النفطية ٥٦,٢٠٣، أشباه المواصلات ٥٠,٤٣٠، ثم الآلات ٤٧,٩٩٤، السيارات ٤٧,١٨٤، ثم المنتجات البتروكيماوية ٤٥,٩١٢.

وفي نفس الإطار، تستورد كوريا الجنوبية بشكل رئيسي (النفط، وأشباه المواصلات، والغاز الطبيعي)،[1] ولعل أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين هما: الصين (٢٥% من أجمالي الصادرات، و١٦% من إجمالي الواردات)، الولايات المتحدة

(1) http://www.tradingeconomics.com/south-korea/balance-of-trade

الأمريكيـــة (١٠% صـــادرات و٨% واردات)، والاتحـــاد الأوروبـــي (٩% صـــادرات مـــن كل من الصادرات والواردات)، وأيضا اليابان والآسيان.[١]

شكل رقم (٤-٢)

شكل يوضح تطور الميزان التجاري في كوريا الجنوبية

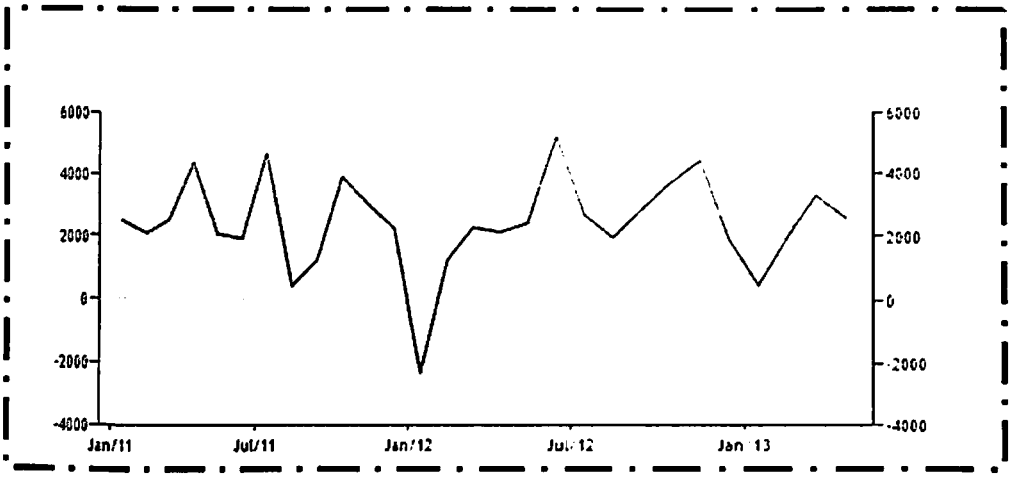

Source: www.tradingeconomics.com/Minstry Of Trade, Industry & Energe

من الشكل السابق يتضـــح أن كوريـــا الجنوبيـــة ســـجلت فـــي شـــهر ابريـــل/ نيســـان ٢٠١٣فائضا تجاريا قدره ٢,٦ مليار دولار أمريكـــي، أقـــل مـــن الفـــائض التجـــاري لشـــهر مارس ٢٠١٣، حيث كانت قد سجلت فائضا تجاريا قدره ٣,٣ مليار دولار أمريكي.

إجمالا، أوضحت وزارة اقتصـــاد المعرفـــة أن صـــادرات الـــبلاد ارتفعـــت بنســـبة سنوية بلغت ١١,٨% لتصـــل قيمتهـــا إلـــى ٤٦,٠٨ مليـــار دولار فـــي ينـــاير ٢٠١٣. كمـــا زادت الواردات بنســـبة ســـنوية بلغـــت ٣,٩% إلـــى ٤٥,٢١ مليـــار دولار، لتحقـــق الـــبلاد

(1) Korea: your fast track to success, Invest Korea's global network, Ministry of Foreign Affairs (Seoul: Commerce Industry and Energy, September 2007), P2,P3. www.investkorea.org

فائضا تجاريا قدره ٨٧٤ مليون دولار، يأتي ذلك بالمقارنة مع عجز قيمته ٢,٣ مليار دولار في شهر يناير من العام ٢٠١٢.[١]

ثانيا: استراتيجيات التصنيع في ماليزيا.

اتبعت الدولة استراتيجيات اقتصادية تركت أثراً واضحا على التنمية الصناعية والنمو، وقد احتاج الاقتصاد لأكثر من عقد ليتحول من مرحلة صناعات محل الواردات إلى التصنيع للتصدير ثم الصناعات الثقيلة. وقد تحقق ذلك من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد حيث حل القطاع الصناعي محل القطاع الأولي وأصبح الدافع الأساسي للنمو. وعليه، نعرض في التالي للمراحل التي مر بها البرنامج الصناعي الماليزي:

١- مرحلة صناعة الإحلال محل الواردات(١٩٦٤- ١٩٦٨) Import (ISI) Substitution Industrialization:

شرعت الحكومة الماليزية بعد الاستقلال في تطبيق سياسة إحلال الواردات، وعلى أساسها قامت صناعات صغيرة الحجم وأخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كصناعة الأغذية ومواد البناء والتبغ والطباعة والبلاستيك والكيميائيات.

وفي هذا السياق، تم إصدار قانون Pioneer Status Act، لتشجيع الاستثمار في عام ١٩٦٨، وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية، وبموجب هذا القانون تم أعطاء تسهيلات للمستثمرين الأجانب، وقد تمثلت هذه التسهيلات في إعفاءات ضريبية لمدد تصل إلى ١٥- ٢٠ سنة.

---

[١] _____، صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٣٨٠١، السبت ٠٢ فبراير ٢٠١٣م الموافق ٢١ ربيع الأول ١٤٣٤هـ، على الرابط التالي:

http://www.alwasatnews.com/3801/news/read/734877/1.html

٢- مرحلة الصناعات التصديرية(١٩٧٠-١٩٧٩) Export Oriented Industrialization (EOI).

أفسحت صناعة الإحلال محل الواردات الطريق إلى التنمية، وذلك من خلال الصناعات الموجهة للتصدير في فترة السبعينات، حيث شجعت الحكومة دخول الاستثمارات الأجنبية في مجال الإلكترونيات وصناعة النسيج من خلال توفير العمالة الرخيصة وحوافز ضريبية مغرية وإصدار تراخيص منتجات أجنبية وإنشاء مناطق تجارة حرة.

وفي هذا الإطار، عملت الحكومة الماليزية على استضافة الشركات متعددة الجنسية لتشغيل خطوط إنتاجية في ماليزيا، وسمحت للشركات الأجنبية التي تنتج سلعاً للتصدير بالملكية التامة دون اشتراط المساهمة المحلية.

وعليه، حدث تحول جذري في هذه المرحلة من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير والصناعات كثيفة العمالة كالصناعات الإلكترونية والنسيج، كما كان هناك تركيز على الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية الماليزية مثل: زيت النخيل والأخشاب والمطاط.

وفي ١٩٧١ صدر قانون منطقة التجارة الحرة بهدف إتاحة المزيد من الحوافز الخاصة بالصناعات الموجهة نحو التصدير.[١]

٣- الصناعات الثقيلة (١٩٨٠-١٩٨٥).

بدأت هذه الفترة في مطلع الثمانينيات، حيث تم الترويج لفكرة تشجيع الصناعات الثقيلة في الخطة الخمسية الماليزي الرابعة (١٩٨١-١٩٨٥)، كما تم التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في ١٩٨١، وقد تم التأكيد على ذلك مره أخرى في المراجعة الدورية للخطة الماليزية الرابعة في

---

[١] بازم عثمان، استراتيجية التصنيع في ماليزيا، مرجع سابق، ص ص ٢٠٣-٢٠٥.

١٩٨٤، حيث تم التأكيد على الصناعات الثقيلة التي سوف تساعد على تقوية الأساس للقطاع الصناعي.

ويجدر بالإشارة أن هذا توازى مع أهداف السياسة الصناعية والتي تمثلت في: [١]

أ. تقوية وتحديث القطاع الصناعي.

ب. خلق روابط بين الصناعات المختلفة.

ج. تقليل الاعتماد على الدول المتقدمة.

د. تهيئة فرص زيادة مساهمة القطاع الخاص في الصناعات الثقيلة من الموارد المالية المتاحة والإدارة والخبرات في التسويق والتكنولوجيا.

ومن بين استراتيجيات السياسة الاقتصادية الجديدة كانت الدعوة إلى زيادة الهجرة من الريف للحضر وعلى وجه الخصوص الشباب وذلك للالتحاق بوظائف في القطاع الصناعي في المدن المختلفة مثل: كوالالامبور، بتالينج جايا، أديللانج، سلا نجور، بيان، ليباس، براي (بينانج).

ويجدر بالذكر أنه، في مرحلة متقدمة من برنامج التصنيع تم إنشاء مناطق صناعية جديدة وامتدت لتشمل مساحة أكبر من الدولة في: بيراك، نيجاري، سيمبالين، جوهارو، ملاكا، كداح، برليس، باهنج، كلامتان، تونجار، صباح، سروالك.[٢]

---

[1] المرجع السابق، ص٢٠٦.

[2] المرجع السابق، ص ١٩٧.

٤- الخطط الصناعية الأساسية ١٩٨٦-٢٠٠٥.

قد بدأت المرحلة الرابعة من برنامج التصنيع بالخطة الأساسية الأولى في الفترة (١٩٨٩-١٩٩٥)، ولاستمرار التوسع في القطاع الصناعي ركزت الخطة الرئيسية للتصنيع على الصناعات الثقيلة، وأيضا صناعات التصدير المتنوعة من بعض صناعة محل الواردات والتنمية المستمرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وكانت الخطة الصناعية الأساسية الثانية في الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٥)، مبنية على الخطة الأولى وتعاملت مع كثير من التحديات التي فرضتها استمرار نمو القطاع الصناعي، والتي من أهمها: [١]

أ. تحسين الأسس الاقتصادية.

ب. الحاجة إلى تنمية القدرات على خلق تكنولوجيا محلية.

ج. تشجيع التشابكات الاقتصادية داخل القطاع الواحد.

وفي هذا الإطار، أكدت السياسات على أهمية التجمعات الصناعية كوسيلة أساسية للتنمية الصناعية.[٢] وقد تمركزت معظم الصناعات في ماليزيا بشكل رئيسي في أكثر من ٢٠٠ مجمع صناعي و ١٨ منطقة صناعية حرة (FIZs) تم إنشائها في كل أنحاء البلاد.[٣]

---

[1] Malaysia; Second Industrial Master Plan 1996-2005 Exhaustive Summary (Kula Lumpur: Ministry of International Trade and Industry Malaysia, Percetakan Zainon Kassim (m)Sdn.,1996),P.3.

[2] بازم عثمان، مرجع سابق، ص ٢٠٨-٢١٩.

[3] مواقع جديدة، مجهزة بالكامل بالبنى التحتية كالطرق ومصادر المياه والكهرباء والاتصالات، يتم إنشائها بشكل متواصل من خلال حكومات الولايات والقطاع الخاص لتلبية الطلب.

انظر: هيئة تنمية الاستثمار الماليزية: بنية تحتية متطورة، على الرابط التالي:

http://www.mida.gov.my/arabic2/index.php?page=developed-infrastructure

وفي نفس الإطار، تم إنشاء المجمعات الصناعية المتخصصة في ماليزيا، وذلك من أجل توفير متطلبات صناعات معينة، ومن أمثلة هذه المجمعات:

أ. المجمع التكنولوجي الماليزي في بوكيت جليل كوالالامبور، والذي يعد واحداً من أكثر المراكز تطوراً وشمولاً في البحث والتطوير للصناعات المبنية على المعرفة.

ب. مجمع كليم للتقنية العالية في ولاية كيده الشمالية التي تغطي متطلبات الصناعات التي تعتمد على التقنيات المركزة والضخمة ونشاطات البحث والتطوير D&R.[1]

ولتحقيق أهداف ٢٠٢٠ اهتمت ماليزيا بالاستثمار في الصناعات الثقيلة وتحول المجتمع من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي الذي يتسم بانخفاض نسبة القوى العاملة في الصناعات الثانوية وارتفاعها في الصناعات الحديثة عالية التقنية، كما صاحب هذه التغيرات الاقتصادية ارتفاع في معدلات التحضر.[2]

إجمالا، أن التقدم الذي شهده القطاع الصناعي في ماليزيا مثل آلية هامة لزيادة مستوى الدخل بشكل عام مما ساعد على القضاء على الفقر وإعادة توزيع الدخل على مختلف المجموعات العرقية في الدولة.

وبمقارنة كوريا الجنوبية بماليزيا يتضح أن كوريا الجنوبية خاضت تجربة التصنيع منذ أواخر الخمسينيات، حيث تدارجت في استراتيجية التصنيع محل الواردات للسلع الاستهلاكية إلى مرحلة متقدمة لهذه الاستراتيجية لإحلال السلع الرأسمالية ثم التوجة إلى استراتيجية التوجة للتصدير مع التركيز على المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي العالي، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة والرشيدة.

---

(1) المرجع السابق.

(2) Bridget Welsh, Malaysia and Globalization: Contradictory, Current Asian Perspectives, Vol. 23No.4,1999,P.267.

واعتمدت كوريا سياسة الإصلاح والتصنيع للتصدير (Export-led Industrialization Policy) من خلال وضع خطة اقتصادية لتعزيز الوضع التنافسي للصناعات التصديرية في الأسواق الدولية واستصدار تشريعات لترويج وتشجيع التجارة الخارجية، وهو ما أدى إلى توفير تسهيلات تمويلية، وتطبيق حوافز ضريبية لتشجيع الصناعات الموجهة نحو التصدير، الأمر الذي انعكس على تسريع وتيرة عملية التصنيع.

وقد تدخلت الدولة بشكل مباشر في الحياة الاقتصادية بهدف دفع الاستثمار والصناعات والصادرات في المسارات المرغوبة، لتسريع وتيرة الإنتاج وتنمية الصادرات، وقدمت الدولة كل أشكال العون والمساعدة، وكل التسهيلات اللازمة للصناعات الرائدة، ووفرت الأطر المؤسسية لتفعيل المشاركة الشعبية في صنع القرار الاقتصادي، بالإضافة إلى دعم الصناعات الإستراتيجية (مثل صناعة الصلب والحديد والصناعات البتروكيماوية)، وتوفير مختلف أنواع الحوافز للصناعات المحلية، وانتهاج الدولة سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز، في ضوء احتياجات وأهداف التنمية الاقتصادية، وبما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والطاقات البشرية.[1]

أما في ماليزيا فقد هدفت الدولة إلى الانتقال من الاقتصاد الذي يعتمد على تجارة المواد الخام إلى بلد صناعي يعتمد على تصدير منتجات ذات قيمة مضافة عالية ومن أجل ذلك تبنت الدولة سياسة الإحلال محل الواردات، وسياسة التصنيع من أجل التصدير، وسياسة تشجيع التصنيع الثقيل، وسياسة تشجيع الصناعات ذات الجودة العالية والقيمة المضافة كما انتهجت ماليزيا في نموذجها التصنيعي ما يسمى بطريقة "التصنيع العنقودي" التي تقوم على أساس وجود علاقات ترابط في شكل عنقود تنتظم

---

[1] محمد السيد عبد الجواد، مرجع سابق.

حباته بين الوحدات الإنتاجية والنشاطات المتصلة بها، والتي تمثلها ثلاثة عناصر هي: الصناعات، والموردون، وخدمات الأعمال، وذلك في إطار منظومة من البنى التحتية والمؤسسات الاقتصادية التي تشمل تنمية الموارد البشرية والتقنية والخدمات الداعمة والتمويل والتأمين ونظام الحوافز.